

حردان يستقبل لجنة كتلة التحرير والتنمية

وتأكيد مشترك على إنجاز الاستحقاق في موعده



حردان مستقبلاً وفد كتلة التحرير والتنمية

أهمية الخطوات المتخذة لضبط الوضع الأمني من قبل الجيش اللبناني والقوى الأمنية، خصوصاً في مدينة طرابلس وبعض المناطق الأخرى. كما كان تشديد على أهمية إنجاز عدد من الملفات العالقة التي تمهّد للشرائح الاجتماعية كافة.

... وعند الصفي

كما زارت اللجنة الوزير السابق محمد الصفي، الذي نوّه بما يقوم به الرئيس نبيه بري لتأمين الأساسية للرئيس، وقال: «إنه سيقام دائماً لإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه الوطن، وأتمنى أن يخرج مع جميع المعنيين في تأمين وصول الرئيس الذي ينتظره اللبنانيون».

استقبل رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي النائب أسعد حردان في مركز الحزب - الروشة، لجنة التواصل النيابية في كتلة التحرير والتنمية، والتي تضم النواب: علي عيسران ود. ميشال موسى وباسين جابر، بحضور رئيس المكتب السياسي الوزير السابق علي قانصو، وعضو الكتلة القومية النائب د. مروان فارس. جرى خلال اللقاء عرضاً لملف الوضع العام والاستحقاقات المقبلة، لا سيما استحقاق انتخاب رئيس جديد للجمهورية. وكانت الآراء متفككة على إنجاز هذا الاستحقاق في موعده الدستوري، وعلى استمرار حلقات التشاور والحوار في الشؤون كافة. وتطرق اللقاء إلى عدد من المواضيع، وكان تأكيد على

وفد من «التقدمي» يزور «القومي»

وإتفاق على تفعيل العلاقات الثقافية

وجرى نقاش حول عناوين المبادرة وسبل إنجازها، خصوصاً لجهة تبني عناوين أساسية وجوهريّة، وفي طليعتها حماية السلم الأهلي ومواجهة خطر الإرهاب والتطرف. كما أكد المجتمعون على أهمية التواصل وتفعيل العلاقة الثقافية المشتركة بين الحزبين.

جرى خلال اللقاء تداول في موضوع ثقافة الحوار ودور الأحزاب في حماية السلم الأهلي، وذلك على ضوء مبادرة «التقدمي» لعقد طاولة مستديرة لمسؤولي الثقافة في الأحزاب والقوى كافة، بغية الوصول إلى نقاط مشتركة توفر بيئة ثقافية تساعد في تحسين الوحدة الاجتماعية والوطنية.

زار مركز الحزب السوري القومي الاجتماعي أمس، وفد من الحزب التقدمي الاشتراكي ضمّ مفوض الثقافة فوزي أبو ذياب، حسين ابريس وعما أبو فراج، وكان في استقبال الوفد عميد الثقافة والفنون الجميلة في «القومي» الدكتور جورج جريج، ومدير الدائرة الإعلامية المعيد معن حمية.



خلال اللقاء في مركز «القومي»

باسبيل وصحنائي عند لحم

التكفيرية التي تهدد قرانا وكناشنا وجوامعنا، والتي لا تميز بين إنسان وآخر، إنما تلقي كل ما هو مختلف معها». وأضاف باسبيل: «البطيرك لحم ونحن، معنوين بإيجاد حلول لكثير من المشاكل اللبنانية اللبنانية السورية التي تعترضنا من باب المحبة بين البلدين، وأولها أزمة النازحين السوريين، كي نؤمن لهم البقاء والإقامة المشرفة ونؤمن لهم عودتهم إلى بلادهم.

زار وزير الخارجية والمغتربين جبران باسبيل والوزير السابق نقولا صحنائي بطبرك أنطاكيا وسائر المشرق والإسكندرية وأورشليم للبروم الملكيين الكاثوليك غريغوريوس الثالث لحام في مقر البطيركية في الروبة، وعرض معه الأوضاع العامة الداخلية والإقليمية. ولفت باسبيل بعد اللقاء، إلى أنّ الصراع في المنطقة ليس صراعاً حضارياً، إنما هو صراع عرقي يأخذ طابعاً فرغياً عن مشرقتنا وعن حضارتنا ومنطقتنا، معتبراً «أنّ هذه المرحلة تتطلب سياسة واعية يقودها البطيرك لحام، ونتمنى من كل القيادات المشرفّة أن تواجه هذه الهجمة

إلى ذلك، عمد متطفّو الدفاع المدني إلى قطع عدد من طرقات بيروت وجونبة احتجاجاً على قرار سحب تقيّتهم. ونفذ المتطفّعون تحركاً احتجاجياً أمام مركز رأس بيروت، ما تسبّب بزحمة سير خانقة، معلّنين أنّ المتطفّوعين يعانون منذ عشرين عاماً، ومهددين بالتصعيد على مستوى لبنان ككل في حال لم يُفْتح ملفهم.

ونفذ متطفّو الدفاع المدني في عيلكاً اعتصاماً عند مستديرة دورس - مدخل المدينة الجنوبي. شارك فيه مدير الدفاع المدني علي شكر، إضافة إلى متطفّوعين ومتقاعدین ومياومين قطعوا الإوتوستراد الدولي لمدة نصف ساعة باتجاه زحلة أمام السيارات احتجاجاً.

وزوّج المعتصمون بياناً دعوا فيه إلى تنفيذ مشروع الدفاع المدني الذي بات في خطر، وجاء فيه: «نحن اليوم في مهبط الريح، ومشروع الدفاع المدني سينصف الجميع، رجاء اجعلوه يبصر النور اليوم قبل الغد».

وفي سياق متصل، أوضح عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب نواف الموسوي أنّ النواب رفضوا في الجلسة العامة طلب استرداد اقتراح القانون المتعلقة بمنطوع الدفاع المدني كي لا يضيع المقترح في مهامه الأخذ والردّ. وأكد الموسوي في مؤتمر صحافي أنّ مقترح القانون أبقى على جدول الأعمال للجلسة التشريعية المقبلة، وبالتالي فهو لم يُسحب وما زال على جدول الأعمال.

«العالمى» يحذّر من غموض قانون الإيجارات؛

إقرار السلسلة يستوجب فصلها عن التمويل

ثالثاً: إنّ قضية المياومين في الكتلة كحزبية لبنان ومعهم جياة الإجراء، انتصار لقضية منة خلال المناات لا بل الآلاف من العاملين في القطاع العام. فإن إقرار القانون ينصف هؤلاء وينهي بشكل لا عودة عنه فكرة ونمط أو الاستخدام عن طريق المياومين أو المتقاعدين في أعمال المنفعة أو غنّ الطلب التي كلها بدع تحايل على قانون العمل اللبناني وقانون الموظفين، سواء في مؤسسة كحزبية لبنان أو في بلادهم الرسمية أو في جميع مؤسسات وإدارات الدولة نفسها، حيث هناك ما يفوق الآلاف ممن يعملون خلفاً للفقراء محرومين من ديمومة العمل والحقوق التي ينص عليها قانون العمل والضمان الاجتماعي.

فتشكل الحكومة الرامنة بعد كل هذا الوقت الطويل وعودة المقاطعين إلى جلسات المجلس النيابي وتفعيل الحياة التشريعية والتنفيذية، لافي من الاتحاد كل التحريك والأسلح معالجة جدية لعدد كبير من المطالب العمالية والشعبية ووقف الاحتقان في الشارع اللبناني». وأكد «في ضوء التحركات العمالية والتشريعية ومشروع القوانين القائمة» مواقف الأتية: - أولاً: إنّ موضوع سلسلة الرتب والرواتب حق مشروع لا نقاش حوله من هذه الجهة، فهو نتيجة إهمال الحكومات المتعاقبة لتصحيح الأجور في القطاع العام والخاص لعقود طويلة، وفي هذا المجال يؤكد الاتحاد وجوب إضفاف موظفي القطاع العام في مختلف فئاتهم وأسلاكهم خصوصاً موظفي الإدارة العامة والأسلاك الأمنية والعسكرية والمعلمين في القطاعين الرسمي والخاص، كما أنّ إقرار السلسلة يستوجب فصلها

تشرين على طريقة «لا يموت الديب ولا يفنى الغنم»



جانب من الحضور النيابي (تّمون)



بزي مترسماً الجلسة بحضور سلام ووزراء

يوميّ الأربعاء والخميس. كما أحييت تسوية ملكية بعض العقارات في بلدة عانا - البقاع الغربي إلى لجنة الإدارة والعدل، وأحيل تعديل قانون تنظيم ممارسة مهنة الطب إلى لجنة الصحة. ورُدّ احتساب المعاشات التقاعدية وتعويض صرف العسكريين المنتهية خدماتهم خلال عام 1994 إلى اللجان المشتركة. واستمهل رئيس الحكومة تمام سلام البت بالقانون الذي ينص على الحق في الوصول إلى المعلومات، ريثما يطلع عليه جيداً، وأرجأ قانون تنظيم المديرية العامة للدفاع المدني إلى الأسبوع المقبل، بعدما طلب وزير الداخلية نهاد المشنوق (الذي طلب منه الرئيس بزي الوقوف أثناء الكلام) وقتاً إضافياً لدراسته. وأرجى اقتراح القانون الرامي إلى تعديل البند الثالث من القانون رقم 717 تاريخ 1998/11/5 المتعلق برقع الحد الأدنى للرواتب والأجور، وتحويل سلاسل رواتب موظفي الملاك العام وأفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية، وتعديل أسس احتساب معاشات التقاعد وتعويضات المتقاعدين من الخدمة، وإعطاء زيادة غلاء معيشة للمتقاعدين والإجراء والمتقاعدين، إلى الأسبوع المقبل.

ينبرون إلى تسجيل ملاحظاتهم على القوانين، بعد التصديق عليها من قبل هؤلاء النواب، فبدل أن يدلي النواب بملاحظاتهم أثناء النقاش، كانوا يطلقونها بعد التصويت، وأثناء تلاوة الاقتراح أو المشروع الذي يليه، هذا فضلاً عن أنّ النواب بغالبيتهم لا علاقة لهم لِمَن قريب أو من بعيد بما يجري، وجل ما يفعلونه هو دفع التصويت، ودون أن يكونوا على دراية بما يصوّتون عليه، وذلك لا يهم إذا كان رئيس الكتلة «عازز كده»، وحدها مداخلات النواب: نواف الموسوي، سمير الجسر، روبير غانم، غازي يوسف، ابراهيم كنعان، فؤاد السنورة، سامي الجميل، جورج عدوان، حسن فضل الله، أحمد ففت، الوليد سكرية، كانت ميكنة وفي محلها، على رغم أنها لا تتطابق مع بعضها، ولكل منها منطقت وأسباب وأهداف معروفة.

جلسة اليوم

وفيما تعقد اليوم جلسة جديدة عند العاشرة والنصف لإستكمال البحث في اقتراحات القوانين المعجلة المزكّرة الموضوعة على جدول الأعمال، فإنّ الأنظار تتجه إلى جلسة الأربعاء المقبل، التي تأتي بعد اجتماع اللجان المشتركة يوم غدٍ للبحث في سلسلة الرتب والرواتب. وعليناه، فإنّ جلسة اليوم قد تكون على غرار جلسة أمس لجهة الفوضى، والنقاش الملغ، والكثا، لا سيما كتلة الرئيس السنورة قبيل رقع رئيس المجلس الجلسة، فعند اعتراضه على اقتراح القانون المتعلق بسلاسل رواتب موظفي الملاك الإداري، لما يحلّ الخزينة من

قاديشا، فواضح بزي أنّ هذه القصة لبنانية، لا شيعية أو سنية، ثم دون باسم رئاسة المجلس في المحضر أنّ القانون يشمل المياومين جميعاً، في أي مؤسسة كحزبية في لبنان، ومنها مؤسسة كحزبية قاديشا.

كتّاب العدل
أنجز البند الأول على جدول الأعمال، لينتقل النقاش إلى البند السابع والعشرين المتعلق بتبني كتّاب العدل، الذي صدّق عليه بإضافة بعض الفقرات، بعد أنّ شكّلت لجنة متابعة دراسة القانون وإجراء تعديلات عليه على هامش الجلسة المنعقدة. وضمت للجنة كل من النواب: نوار السحلي وغسان مخبّير وجورج عدوان ونديم الجميل وسمير الجسر، إضافة إلى وزير العدل أشرف ريفي.

أنجز مجلس النواب أيضاً اقتراح القانون الرامي إلى تعديل المادة 38 من المرسوم الاشتراعي رقم 112، المقدم، مع إضافة تعديلات ليسا بالأهمية، ما يؤكّد أنّ ما حصل، لم يكن أكثر من أزمة ثقة بين العمال والدولة.

صدّق على القانون على طريقة «لا يموت الديب ولا يفنى الغنم»، وضوّت عليه معدلاً بشمول المبادرة مديريات التوزيع في بيروت وجبل لبنان وسائر المناطق، كما طالب رئيس المجلس النيابي نبيه بزي متبنيًا مطالب العمال، وأقرت التعويضات لمن لا يحق لهم الاشتراك في المبادرة ممن هم بين عمر 56 و64 سنة.

لم تتصوّت أي من كتلة السياسية من القانون الذي حظي برضى عمال مؤسسة كحزبية لبنان، وأدرك كتلة التغيير والإصلاح أنّ الحملة ضدّه، واللافات التي علّقت في ساحة الشهداء بحق النائب ابراهيم كنعان الذي يُعدّ راس حرية في الكتلة لجهة التشريع، لم تكن بريئة، بل تحل في يديها أبعاداً سياسية، لكنها لم تحقق أباياتها. حاول نواب الكتلة «القوات»: سامي الجميل، سامر سعادة وجورج عدوان، «تليف» القانون، فطالبوا بأن يشمل مستخدمي شركة

هتاف دهام

فُرجت كحزبياً... وصدّق مجلس النواب أخيراً على القانون المعجل المكرّر الرامي إلى ملء المراكز الشاغرة في مؤسسة كحزبية لبنان عن طريق مباراة مضمونة بالعمل غب الطلب وجباة الإجراء، من خلال دمج الاقتراح القديم بالجديد، وإجراء تعديلات على الإنئين معاً.

تخلص المجلس النيابي أمس من عبء عقار، محمد قبياني، أجواء الجلسة العامة أول من أمس بفعل تهديد المياومين بقطع الكهرباء عن المناطق اللبنانية كلها من دون استثناء، ما أقلق النواب، لا سيما مروان حمادة.

وافق المياومون بعد سلسلة من الاتصالات واللقاءات بينهم وبين النواب: ابراهيم كنعان، علي بزي، علي عفار، محمد قبياني، جورج عدوان وسامي الجميل، على الاقتراح المقدم، مع إضافة تعديلات ليسا بالأهمية، ما يؤكّد أنّ ما حصل، لم يكن أكثر من أزمة ثقة بين العمال والدولة.

«ضمان الشغل»!
لأنّ هذه الإنجازات التشريعية كلها، والتي طال انتظارها، قابلتها فوضى نيابية عارمة عند مناقشة المشاريع، ف«شغل» اللجان النيابية، من لجان مشتركة، إلى لجان فرعية مروراً باللجان المختصة لم يؤخذ في الاعتبار، إذ إنّ النقاش عند كل اقتراح، يبدأ من جديد، حتى من رؤساء اللجان والمقرّرين والأعضاء، وكان شيئاً لم يكن.
أمور كثيرة كانت بحاجة إلى تروٍّ ودراسة بعمق، لا أن تحرق حرقاً، ويصوّت عليها. فاقتراحات ومشايخ عديدة، ترتب على المخزيّة والدولة أعياء، إلا أنها لا تضرّ بمصالح السياسيين الخاصة، من دون نقاش. أما الأنكى من ذلك، فبتعليل سياسة التملك التي ظهرت لدى عدد من النواب الذين

نفذت اعتصاماً شارك فيه بو صعب ووفد من «القومي»

هيئة التنسيق: السلسلة أو الإضراب المفتوح ومقاطعة الامتحانات

نفذت القطاعات العامة على اختلافها أمس، إضراباً رافقه اعتصام في وسط بيروت، تلبية لدعوة هيئة التنسيق النقابية، وذلك احتجاجاً على عدم إحالة سلسلة الرتب والرواتب إلى مجلس النواب لإقرارها، على أنّ يكون الموعد الجديد يوم غد الجمعة. وشارك في الاعتصام وفد من الحزب السوري القومي الاجتماعي تقدّمه عميد التربية والشباب عبد الباسط عباس. كما حضر لبعض الوقت إلى المكان، وزير التربية إلياس بو صعب، في إشارة إلى تأييده مطالب المعتصمين.

غريب
وحلّ عضو الهيئة حنا غريب النواب مسؤولية التصعيد في كل المناطق اللبنانية وصولاً إلى مقاطعة الامتحانات الرسمية والإضراب المفتوح في حال لم تقرّ سلسلة الرتب والرواتب. وقال: «الطابعة اليوم في ملعب النواب، والشعب اللبناني ينتظركم غدا الجمعة لإقرار الحقوق في سلسلة الرتب والرواتب».

محفوظ
وأعلن نقيب المعلمين في المدارس الخاصة نعمة محفوظ الاجتماع غداً (اليوم) لتقويم اجتماع اللجان المشتركة والاتفاق على الخطوات المقبلة، وأعداً باقراً سلسلة الرتب والرواتب. أتب وطالب رئيس رابطة معلمي التعليم الأساسي الرسمي محمود أيوب بالإسراع في إقرار السلسلة، لأنّ الشعب اللبناني لن يغفر لكم إن لم تقرّوا السلسلة قبل انتهاء فترة التشريع في المجلس النيابي الحالي. وكانت المدارس الرسمية في المناطق اللبنانية كافة قد التزمت الإضراب، في حين تفاوتت النسبة في المدارس الخاصة



المعتصمون في وسط بيروت



حاددة وعباس في مقدّم المشاركين في الاعتصام